

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الهجمات الدلالية تجاه هذه الروايات الإرسالية

لقد استقصيَنا النقاش بشأن روايات الدعائم والأشعثيات فأ Majority المعمول - حول اختصاص الجمعة بالمعصوم - حيث قد نطق: «إلا بإمام و «إمام المسلمين» و «إمام عدل» أو «لنا الجمعة» و ... فلا تزعم أنها عديمة الحجية كالصفر بحيث إن تراكمها أيضاً لا يعطي الحجية لأنها صفر - زعماً من بعض - بل اعتبر آحاد الروايات كالعدد الواحد الذي لو انضم إلى بقية الآحاد لأنَّ الحجية والوثاقة الخبرية أو الاطمئنان، وبالتالي قد تناسقنا مع الجوادر و المحقق البروجردي بشأن هذه الروايات، ولكن المحقق الخوئي قد فندَها قائلاً:

«وَالجواب: مضافاً إلى ضعف أسانيد الجميع بالإرسال (وَقد أجبناه مسبقاً) أَنَّ غَايَةَ مَا يُسْتَفَادُ مِنْهَا كُونُ الْجَمَعَةِ حَقّاً لِلْإِمَامِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَمِنْ مَنَاصِبِهِ بِحَسْبِ الْجَعْلِ الْأُولَى (لَا الشَّرْطِيَّةِ) فَلَا يَنْافِي ذَلِكَ إِذْنُهُمْ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - لِلشِّيْعَةِ وَتَرْخِيصِهِمْ فِي إِقَامِهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ (لَأَنَّهُمْ لَا يُعْدُونَ شَرْطًا لِلْجَمَعَةِ) كَمَا ثَبَّتَ (التَّرْخِيصُ) فِي الْحُكْمِ وَنَحْوِهِ (كَالْإِفْتَاءِ وَالْقَضَاءِ وَ...) وَقَدْ ثَبَّتَ إِذْنُ الْعَامِ عَنْهُمْ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فِي الْمَقَامِ (الْجَمَعَةِ) بِمَقْتَضِيِّ الْأَخْبَارِ الْمُتَقْدِّمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْوَجُوبِ التَّخْيِيرِيِّ الَّتِي مِنْهَا مَا دَلَّتْ عَلَى الْوَجُوبِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ إِمَامٌ يَخْطُبُ.» [1]

إذن قد فكَّرَ ما بين الحق و الاشتراط و اعتقد بأن الجمعة حق المعموم لا شرط وجوبها بحيث لو غاب الإمام لظلَّ الحق ممتدًا فلا ينمحي الوجوب لأنَّه لم يَسْتَبِطِ الشَّرْطِيَّةَ - مُضافاً للرأي الشهير - .

ولكنَّه:

Ø أولاً: قد أغفلَ أَنَّ الْحَقَّانِيَّةَ سُتُّغَنِيَّنا فِي «تَعْلِيقِ الْجَمَعَةِ بِالْمَعْصُومِ» فَسَوَاءً اسْتَظَهَنَا الشَّرْطِيَّةُ أَوَ الْحَقَّيَّةُ لَأَرْتَهَنَتِ الْجَمَعَةُ بِالْمَعْصُومِ تَمَاماً.

Ø ثانياً: إِنَّ ثَبَّاتَ إِذْنِ الْكَلِيِّ لِلْجَمِيعِ يُعَدُّ بِدَايَةَ النَّزَاعِ بَيْنَمَا لَمْ يُبَرِّهِنْ عَلَى صُورَ إِذْنِ عَامٍ.

وَقد صاحبَهُ الشَّيْخُ مُرْتَضَى الْحَائِرِيَّ أَيْضًاً فَأَخْدَشَ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ قَائِلًاً: [2]

«وَأَمَّا السَّابِعُ عَشَرُ إِلَى آخرَ الْأَدَلةِ، فَفِيهِ مُنَافَشَاتٍ عَلَى سَبِيلِ مُنْعِنِ الْخَلْوَةِ:

· الأولى: ضعف السند و الظاهر أنَّ جميع ذلك مورد لتلك المناقشة، حتَّى ما روى عن الأشعثيات، فإنَّ الراوي محمد بن محمد بن الأشعث و هو يروي عن موسى و هو عن أبيه إسماعيل، و حال موسى مجهول، و الانجبار بعمل الأصحاب غير حاصل، لعدم

الاستناد إلى تلك الروايات في كتبهم على ما أعلم (و لكننا قد أجبناه).

· الثانية: احتمال أن يكون المقصود بالإمام هو الإمام العادل لا المعصوم (و قد رفضناه أولاً: بأنها قد صرّحت «بإمام المسلمين» فإنه وحيد فريد ولا يتعدد، وثانياً: إن قرينية السياق: -لنا الخمس و لنا الأنفال و لنا الجمعة و أربع للولاة و....- تأبى من أن تُنبطق على مطلق الإمام العادل إذ العنوان الأولي لا يُرخص له التصرّف). و عن كتاب سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «الواجب في حكم الله و حكم الإسلام على المسلمين -بعدما يموت إمامهم أو يُقتل، ضالاً كان أو مهدياً- أن لا يعملا عملاً و لا يقدموا يداً و لا رجلاً قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالماً ورعاً عارفاً بالقضاء و السنة، يُجبي فِيهِم و يُقْيِم حجّهم و جمعّهم و يُجبي صدقاتهم»<sup>[3]</sup> و كون المقصود بالإمام غير المعصوم واضح، إذ هو (المعصوم) ليس بالاختيار (من قبل الناس) و لا ينتمي إلى الضال و المهدى».

و لكننا سُتقابله:

Ø أولاً: إن فقرة «قبل أن يختاروا» تعني مقام فعليّة التصدّي و الحكومة و السيطرة - لا اختيار أي إمام أو اختيار أصل الإمامة- إذ لو عزم الإمام أو الفقيه المأذون على الحكومة و رئاسة الناس لتحتم أن يتفاعل المجتمع معه أيضاً و إلا فلو أهملوه أو غدروا به أو تجاهلوه -كوضعيّة مجتمع المعصومين- لما تفعّلت الإدارة و الرئاسة و الإطاعة أبداً، فرغم ثبات الولاية للإمام أو الفقيه ثبوتاً و حقيقةً و لكن إجرائها الفعلي و تطبيق الأحكام خارجاً سيرتهن على مراقبة الناس معه قطعاً و لهذا قد أوصى النبي لأخيه علي عليهما السلام ألو أتاك الناس فاقبِل و إلا فاصبِر.

Ø ثانياً: إن قرينية: «قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالماً ورعاً عارفاً بالقضاء و السنة...» لا تتجلى إلا في المعصوم - حكم أوليّ.

· الثالثة: احتمال جرّي بعض ذلك مجرى فتاوى العامة، كما يشهد بذلك التعبير بالولاة (أربع للولاة) في بعضها و التعبير بالأمير في بعضها الآخر.

و لكنه قد غفل عن أن الرواية نبوية فلا أرضية للنقية في الروايات النبوية أبداً، و أما «الأمير» فإن قيوده التالية ستُضيقه تماماً بالمعصوم.

---

[1] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١١، صفحه: ٣٩، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي

[2] صلاة الجمعة (الحائرى)، ص: 118

[3] المستدرك ج 1 ص 408 ح 7 من باب 5 من أبواب صلاة الجمعة.